وخصوص من وجه فيجتمعان في نحو الانسان فانه نوع اضافي لانه تحت جنس وهو الحيوان وحقيقي اذ ليس تحته جنس ويفرد الاضافي نحو الجسم النامي فان فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحيوان ومنفرد الحقيقي بالماهية البسيطة كالعقل المطلق عند الحكيم على القول بنفي جنسية الجوهر واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شئ هو في ذاته اي جوهره وهو الذي يعبر عنه في الجملة عما يشاركه في الجنس بالنسبة الى الانسان وغيره بالنسبة الى الانسان وغيره على القول في جواب ذلك الفصل وذلك لانه اذا سئل عن الانسان بأي شئ هو في ذاته كان المناطق جوابا عنه لانه يميزه عما يشاركه في الجنس وتبع في اختياره على قوله في الجنس المتقدمين بناء على كل ماهية لها فصل فلها جنس وذهب المتأخرون الى زيادة او في الوجود ومبنى الخلاف على تركب الماهية من امرين متساويين وعدمه فمن جوز تركيبها من ذلك زاد ما ذكر ومن لا فلا ويرسم الفصل بانه كلي دخل فيه سائر الكليات يقال على الشئ في جواب اي شئ هو في ذاته خرج به الجنس والنوع لانهما يقال في جواب ما هو والعرض العام لانه لا يقال في جواب اصلا كما هو والخاصة لانها انما تميز الشئ في عرضه لا في ذاته والفصل قسمان قريب وهو ما يميز الشئ عن جنسه القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان وبعيد وهو ما يميز الشئ في الجملة عن جنسه البعيد بالنسبة الى الانسان فان قلت فحكم يلزم ان يكون الجنس فعلا لانه يميز هذا التميز قلت لا بعد فيه اذ الذاتي به في جواب





اي شئ هو في ذاته بخلاف ما اذا اتي به في جواب عما هو فانه اعتبار بحسب السؤال ثم شئ بالعرض فقال واما العرض واما ان يمنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان او لا يمنع انفكاكه عنها وهو العرض المفارق كالضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان وكل واحد منهما اما ان يكون مختصا بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان بالنسبة الى الانسان لانه بالقوة لازم لماهية الانسان مختص بها وهذا مذهب المتأخرين واما المتقدمون فشرطوا ان تكون الخاصة لازمة غير مفارقة لانها التي يعرف بها وترسم بانها كلية دخل فيها سائر الكليات بقاء على ما لحقت حقيقة واحدة من الافراد قولنا عرضا خرج به الجنس والعرض العام لانهما يقالان على حقايق والفعل والنوع لان قولنا على ما لحقت ذاتي لا عرضي واحاجة لقوله فقط بعد واحدة والخاصة قد تكون للجنس كالنمو للجسم وقد تكون للنوع كالضاحك للانسان وكل خاصة لنوع خاصة لجنسه ولا ينعكس واما اربعهم كلي من البعض اللازم والمفارق حقائق فوق واحدة وهو العرض العام كالمتحيز بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان وغيره من الحيوانات لانه في القوة لازم لهيات الحيوانات وبالفعل مفارق لها وعلى التقديرين هو غير مختص بواحدة منهما ويرسم بانه كلي دخل فيه سائر الكليات يقال على ما لحق حقايق مختلفة قولنا عرضا خرج به الجنس لان قوله على ما لحق ذاتي لا عرضي والنوع والفعل والخاصة لانها لا تقال الا على ما لحق حقيقة واحدة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)